عدد ٢٢٩ السنة الرابعة - يوم الاربعاء ١ ربيع الاول ١٣٥٦ - ١٢ ماي ١٩٣٧
«EL-IRADA» 4, Impasse Er Riad, TUNIS (٣٠ صانتيما)

الارادة

لسان الحزب الحر الدستوري (ارادة الشعب من ارادة الله وارادة الله لا تقاوم)
مديرها المسئول : محمد المنصف المنستيري - زنقة الرياض رقم ٤ بتونس

ذكرى ١٢ ماي سنة ١٨٨١

في مثل هذا اليوم من ست وخمسين سنة خلت نصبت الحماية الفرنسية على البلاد التونسية بصفة رسمية حيث امضيت معاهدة باردو المعروفة ايضا بمعاهدة قصر السعيد

وقد سبق الاحتلال العسكري الفعلي وجود هذه المعاهدة وتقدمها ببضعة اسابيع حيث قامت الحملة الفرنسية من الجزائر وبدات باحتلال التراب التونسي شيئا فشيئا ثم عززتها حملة اخرى قدمت على ظهر بواخر حربية من مرسى طولون واحتلت مدينة بنزرت ثم زحفت الى العاصمة حتى بلغت منوبة وهنالك توقفت عن المسير وانفصلت منها فرقة من الخيالة تحت قيادة قائد الحملة الجنرال بريار وقصدت قصر باردو مقر الدولة اذ ذاك واحاطت بالقصر السعيد مستعدة لكل طاريء او اذن جديد بينما تقدم قائدها في قوة من حرسه الخاص ودخل على الباي المرحوم الصادق باي فعرض عليه نص المعاهدة باللغتين طالبا امضاءه حالا بدون ان يسمح له بمهلة كافية للبت براي حر في هذا الامر الهام

وما هي الا ساعة زمانية وجيزة تمكن فيها الباي من جمع بعض رجال دولته ليستشيرهم في الامر حتى كانت نتيجة هذه الاستشارة « ارتكاب اخف الضررين » وامضاء المعاهدة في عصر ذلك اليوم . وبذلك زال الاستقلال التام ودخل في خبر كان وزالت بصالمه من الوجود وتوجت التدخلات الفعلية المتواصلة التي كان يقوم بها قنصل فرنسا الجنرال بصبغة ذات طلاء قانوني مستمد من هذه المعاهدة

وانا نرى من المفيد لقراء « الارادة » ان ننقل لهم حديث امضاء المعاهدة من مصدر تاريخي شبيه بالرسمي حتى لا ترمى كلمتنا السابقة بانها نتيجة تعصب وطني وغرض خاص وما غايتنا من ذلك الا ان يقف عموم التونسيين على جميع الظروف والملابسات التي احاطت بامضاء المعاهدة ويعرفوا تاريخ ذلك اليوم حق المعرفة لانه يوم له اعظم تاثير على حياتهم وحياة بلادهم وتطور رقيها ولا يزل له تاثير عظيم على مستقبلهم ومستقبلها . فان في معرفة الظروف والملابسات والبحث عن الاسباب والنتائج فائدة عظمى تبصر الانسان بكثير من الحقائق وتهيء له تكوين فكرة صحيحة عن الحماية من شانها ان توجه الحركة الوطنية في البلاد اتجاها مفيدا لنموها وتطورها ولاستقرارها على اساس صحيح اذا لم يكن له مفعول في الحاضر فسوف يكون له في المستقبل

والحديث الذي ننقله مستخرج بنصه وحروفه عن كتاب « الرحلة الناصرية » الذي الفه الفريق السيد محمد بن الخوجة مستشار الدولة الآن بناء على اذن رسمي صدر اليه من الحكومة وطبعه في مطبعتها الرسمية ووزع على عموم المتوظفين توزيعا شبيها بالرسمي . وهو نفسه نقله عن الجنرال بريار الذي وقع المعاهدة بالنيابة عن فرنسا . فلا سبيل الى عدم الوثوق بصحة ما جاء به قال حضرته :

« اما حديث مادار بذلك المجلس فقد سمعت تفاصيله من والدي رحمه الله وهو الذي بعثه الباي لاخذ رأي شيوخ المجلس الشرعي وشرح مشروع الحماية اليهم وكلهم اشاروا بارتكاب « اخف الضررين » يعني المساعدة على نصب الحماية اذا كانت العواقب وخيمة على تقدير رفضها ولا ارى بسطا لذلك باحسن مما كتبه اخيرا في هذا الشان الجنرال بريار وهو القائد العسكري الذي كلفته الدولة الجمهورية بمهمة عرض صك المعاهدة على امضاء الباي حكى ذلك قبل ان يموت ببضعة اشهر وكانت وفاته في اوايل عامنا الحاضر ١٣٣١

قال والناقل امين :

كنت متأمرا اذاك على قلعة ليون فاذا باذن من الجنرال فار وهو سلفي في المركز وانتقل منه بصفة وزير للحربية يامرني بتولي قيادة لواء العساكر بالمدينة المذكورة مع تعييني لمباشرة خطتي بالسواحل التونسية فقصدت مرسى طولون وركبت البحر الى ان نزلت ببنزرت ثم سرت بعساكري قاصدا مدينة تونس ولما وصلت لمنوبة وضعت بها رحلي تحاشيا حسب مرغوب الباي عن الدخول لتونس وبعد ايام قمت في موكب رهيب مخفورا بفرقة من خيالة العسكر الخفيف وتوجهت للقصر السعيد حيث كان الباي في انتظاري وكان يسدي اذاك لقب وزير مفوض مع التصريح لي بان لا اقبل مباحثات جديدة في المسائل التي حصلت الموافقة عليها بين الدولتين وكان صك الصلح « الحماية » محررا باللسانين الفرنساوي والعربي فقراه الجنرال الياس رئيس مترجمي الباي فصلا بعد فصل ولدى تمام القراءة عرفت الباي بانه حيث لم تقع منه ملاحظة على ذلك فالظاهر انه لم يبق الا امضاء المعاهدة فاجابني الباي قائلا ان ذلك يقع غدا فقلت لا يا مولاي بل اليوم وحينئذ طلب مني الباي ان يستشير مع مجلسه فقلت نعم ثم انسحبت من دون ان ابرح القصر وبعد هنيهة استحضرني الباي ووقعنا على المعاهدة ثم قلت له ونعم الصنيع لانه على تقدير الرفض كان بيدي اوامر شديدة ليس بطاقتي الا اجراؤها لكن عند رجوعي لمعسكري وجدت تلغرافا ورد علي من باريس في نقض تلك الاوامر وبعد قليل رجعت لفرنسا برتبة فاريق ولم يكن لي ان اشتغل بعد بسياسة الحماية ومنه يظهر انني كنت اجنبيا عما وقع اثر ذلك »

ومن غرائب المصادفات ان يجمع القدر في يوم واحد مظهرين متباينين . هنا مظهر شعب يذكر مأتم استقلاله ويندب سوء حظه حيث لم يتح له استبقاء حريته ذات ظل ظليل كما لم تتح له الاستفادة من العهد الجديد الا بعد جهاد وتضحيات وعنت وارهاق وآلام ونكبات . ومع ذلك فانه لا يطمئن على استبقاء ما استفاد به ولا يأمن عليه مصائب اليوم والغد

وهناك في بلاد الانكليز امة عظيمة تحتفل بمظاهر قوتها وذكريات عزتها وتنشر مفاخرها من بطون التاريخ فتجعلها مشاهد حية تروع الناظرين من جميع امم الارض . وتعتز بانها استطاعت ان تحافظ على استقلالها وعلى حريتها وان تجمع حول عرشها امما تدين له بالولاء والطاعة والاخلاص

يالله كم في الحياة من مفارقات وكم في هذه المفارقات من مظاهر سخرية الاقدار

دفن المتجنسين

كنا في عدد مضى الفتنا نظر الحكومة الى ما هنالك من خطر مهدد باندلاع لهيب فتنة مؤلمة بسبب دفن المتجنسين في مقابر المسلمين ونددنا بمحاولة نقض الحل الذي وضع لهذه المشكلة من قبل وقلنا ان كثيرا من الموظفين الرجعيين يعملون باجتهاد وحزم لفتح باب الفتنة على مصراعيه من جديد فقد كانت هذه الطائفة تنتهز فرصة الغفلة لاتمام مرغوبها وربما توسلت الى ذلك باستعمال الحيلة مرة والقوة مرة اخرى . وغايتها من ذلك اثارة الهيجان واسالة الدماء حتى تتمكن من تدعيم نفوذها واقامة الحجة على السياسة الجديدة ووضع العراقيل في سبيلها بينما ينادي انصارها هنا وهناك بعقم الفائدة من سلوك سياسة اللين مع التونسيين وبأن الاصلح هو سلوك سياسة الشدة والقمع لاسكات مطامعهم وارجاعهم الى جادة الصواب وغير ذلك من الدعاوي والاباطيل

وقلنا ونشد بصراحة « ان التونسيين لا يرضون عن فرنسا ابدا ما داموا يرون هذه الطائفة الرجعية التي تعمل باسمها تدوس شعورهم الديني وتمس اقدس مكان في احساسهم وتنتهك حرمات مقابرهم »

« نقول هذا بصراحة تامة ونحذرها من التواني في الضرب على الايدي العابثة بالنيران حتى لا يندلع يوما ما لهيب فتنة اخرى بسبب دفن المتجنسين في وقت نحو احوج فيه الى الهدو التام وتنقية الجو من الاكدار »

قلنا هذا منذ اسابيع ولم تلبث الايام ان صدقتنا فقد مات اخيرا متجنس بحلق الوادي ثم دفن بالجلاز لا في جنازة سرية بل بجنازة علنية حضرها كبار المتوظفين مثل صاحب الطابع وعامل الاحواز ايضا وغيرهما وبعض موظفي البوليس الخ اذ راى القوم ان الوقت لم يعد ملائما للسر واخفاء المقاصد بعد ان اعلنت مختلف التصريحات بسلوك سياسة الشدة والقمع بل يجب الاعلان بالعمل في وضح النهار

لا سبيل الى ان نفهم غير هذا ونقبل قول المعتذرين ان الدفن قد وقع في غفلة عن اعين الحكومة . لان الميت متوظف وله دوسي خاص منصوص فيه على جنسيته وحينما نقل الى تونس استصدر اهله قرارا وزيريا في نقله فلا بد ان تعين جنسيته في القرار

بل لقد بلغنا من مصدر وثيق انه يوجد منشور سري يبيح دفن المتجنسين بمقابر المسلمين بشرط ان يتعهد اهل الميت بعدم حدوث تشويش اثناء الدفن وينص على انه اذا تم الدفن فان الحكومة تتكفل باحترام القبر من ان يمسه اي اذى من العموم . فاراد اهل هذا الميت الاستفادة من المنشور او دفعوا الى الاستفادة منه - لا نعلم ذلك على التحقيق ونريد ان نتجاهله - فقاموا بجميع الاجراءات اللازمة

وقبل التحصيل على الرخصة بالدفن قدم عليهم عامل الاحواز - وهو الذي يتحرك دائما في مثل هذه المواطن لتحقيق الغايات الرجعية - واخذ تعهدا شفاهيا من اهل الميت واشرف على كل شيء حتى تم الدفن

فالجهل غير موجود ولربما كان هناك تشجيع .وفضلا عن ذلك فوجود هذا المنشور السري يكفي في اثبات ان غاية القوم ترمي الى نقض الحل السابق للمشكلة وخرق النظام الذي يجب احترامه ما دام لم ينقض بتشريع جديد . وترمي اكثر من ذلك الى اثارة حوادث دموية تجلل البلاد بالسواد والاكدار لان التونسيين لا يمكن لهم ان يتساهلوا في هذا الموضوع بحال .

فالواجب على الحكومة ان تسد هذا الباب في وجه الشر سدا محكما . فهي وحدها التي تتحمل مسئولية ما يقع من الحوادث بسبب الدفن السري او العلني ومسئولية العمل الفظيع المستبشع . ولا يمكن ان يقصيها عن المسئولية ما يعتذر به عنها وعن نفسه شيخ المدينة الذي كان يعلم حقيقة الامر بالنسبة لمتجنس آخر هو صهره الكومندان عمر قلاتي ومع ذلك سعى بجميع مجهوداته حتى تم دفنه في مقابر المسلمين . وبذلك جرأ غيره على الاقتداء به وعلى فتح باب الفتنة على امته .

منهومان لايشبعان: المعمر والموظف

- من راقب الناس مات كمدا وفاز باللذة الجسور -

كلمة جاءت في الغناء الاندلسي يترنم بها اهل الطرب ويقتدي بها ارباب الخلاعة فاصبحت فكرة تصان وسنة تتبع لدى احزاب التفوق الاستعماري ببلادنا سواء كانت من اصحاب اليمين او من اصحاب الشمال

لو تركنا الخرافات الرسمية جانبا ونظرنا الى الواقع المحسوس لوجدنا ان المعمرين بلاء على التونسي في حالة انتصابهم واستقرارهم وبلاء في حالة اثرائهم ونجاحهم وبلاء حتى في حالة عجزهم واخفاقهم . هذا من ناحية الاقتصاد فحسب اذ هي موضوع البحث هنا ولو ان دور المعمرين في السياسة دور خطير كاد ان يكون عثرة لا تترحزح في طريق نهضتنا وتحريرنا

الحق يقال ان اكثرية المعمرين ماديون او انتفاعيون لا يهتمون بالسياسة للسياسة ولا يتسمون لمبدا انقطاعا اليه وانما هم القوم في بطونهم وعقيدتهم في امتلاء الكيس فاذا عبروا بحر التفكير لا يلقون مرساتهم الا في تراب المصالح

دار مرة حديث بين احدنا والمقيم السالف فقال التونسي للمقيم : لما كنت بقاعة الانتظار بين زائريك من الاوروباوين لم اسمع الا حديثا عن القمح والحبوب وحديثا عن البقول وحديثا عن المنح والاسعاف ولم اجد من بين القوم غريبا مثلي ينوي مخاطبتك في غير ما يتعلق بذاته ويسعى لمجرد الصالح العام فكانك ملجأ للايتام او بنك للتعاضد او مشروع خيري . فتبسم المقيم واجاب هذه دعاية لطيفة للدستور ولكن لا يتسنى لمثل فرنسا ان ينخرط في سلكه

اننا لا نطلب المستحيل ولا نرمي الى التبشير وانما يسوءنا ان تنهب مصالح البلاد وحقوق اهاليها ومستقبل بنيهم ضحية لارضاء مطامع اقلية من المستعمرين

ويسوءنا جدا ان نرى الحكومة ترضخ لمطالبهم وتلبي رغائبهم ويبلغ الحال بكلا الطرفين الى ابعد حد في التغالي هذا لا يقنع وذاك لا يمسك يده عن العطاء وكثيرا ما اشتدت الرغبة بفرط الكرم دون ان يظفر المتكرم بشكر من لدن الراغب تاكر الفضل والجميل.

كلنا يتذكر ذلك الكتاب الوقح الذي اعتدى به رئيس المعمرين فينيك على كرامة ممثل وطنه المقيم العام الحالي ويتذكر ايضا ان كافة جمعيات المعمرين التفت حول رئيسهم وشكرته على صنيعه المفوت وكادت ان تجعله من رجال التاريخ وتقيم له تمثالا اعجابا بفحته ليس الا

وكان الفكر العام يظن ان الذي دفع الرئيس واذنابه على سلوك سبيلهم هذا انما هو الغيرة الوطنية والتخوف من الدستور والقضاء على نفوذ الحامي الى غيرها من الغايات السياسية الوطنية فاتضح اليوم ان من وراء الحملة اغراض ومصالح مادية لا دخل للشرف والغيرة فيها

فما راع المقيم الا ان انتهز فرصة من الفرص وانتقل الى طبربة واقام يوما كاملا بين المعمرين ياكل من طعامهم ويشرب من نبيذهم ويوافيهم بالبشاير الواحدة تلو الاخرى فمن ديون ينظر في تعديلها ومن قروض يعد بانجازها ومن ... ومن ... الى ان وصل المقيم الى الضالة المنشودة مطمح النظر وداعي القحة وسر الهيجان الا وهي مسألة النقابات الفلاحية التي يتطير منها المعمرون ويعملون للقضاء عليها قبل وجودها فطمن المقيم خواطر القوم ووعد جميعهم بان المعمر لا يجد امامه نقابة تحرص على مصالح مأجوريه وانما هي الدولة التي تحرص عليها بعد المخابرة والاتفاق مع جمعيات الاستعمار فاهتزت لهذه البشرى جميع جوارح الحاضرين ولاقى المقيم من طرفهم شواهد العطف والامتنان وغادرهم آمنا مطمئنا الى ان طلع عليه النهار وتناول صحف الاستعمار فالفاها طافحة بالرضا عنه ولكنها اخذت تقدم له رغائب جديدة وتدعوه لعدم التغالي في توفير اجور العملة طالبة التعديل المناسب (لها) وتحثه على قضاء مآرب اخرى

يقول السياسيون الاستعماريون ان الاهلي صبي لا حد لرغائبه . فاذا مددت له يدك للمصافحة قبض على الذراع كله ومن هنا اتت (في نظرهم) فائدة سياسة المراحل ولا ادري ما ذا يقولون عن المعمرين فانهم لا يتمسكون بالذراع فقط بل يتلمون الجسم باسره

وقانا الله واياكم شر اللهف والطمع ولا كتب لابنائنا ان يكون حظهم في الحياة حظ المقيم العام لما يتنازل للمعمرين ويخطب ودهم بالعطايا ومكارم الاخلاق

(البقية على الصفحة الرابعة)

خطة كوميسارات العدلية

(بقية المقال على الصفحة الاولى)

التونسية حتى جعلتها لا تتحرك أي حركة الا باذنها . ولقد اشار م . ديبلا لهذا في شرحه لقانون المرافعات الجنائي التونسي حين كلامه على وظيفة مدير الامور العدلية وتبريره لما اقتضاه القانون المذكور من جمع كافة السلط في يد المدير وجعله مع ذلك رئيسا لقلم الادعاء العمومي وتمكينه بطريقة وحدة الضابطة القضائية من التداخل في جميع اعمال المحاكم . فقد اعترف في باب « نظام قلم الادعاء العمومي » في البند ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ بان الوحدة في نظام الادعاء العمومي التونسي مخالفة للنظام الفرنسي واوسع منه مجالا . اذ بينما هي في العدلية التونسية ذات سلطة مطلقة فانها في العدلية الفرنسية لا ترمي ولا تعمل الا لاستنهاض الهمم والمراقبة ليس الا . كما اعترف بان السلطة التي بين يدي مدير العدلية بسبب هذه الوحدة . هي اعظم من السلطة التي لوزير العدلية في فرنسا . ولم يسعه اخيرا الا ان يعترف بان « الطريقة الواردة بها القانون في هذا الموضوع غريبة في بابها » وبان « القصد من تجمع الامور بيد واحدة مستورد من طبيعة المحاكم التونسية . ووحدة الادارة تظهر بمثابة امر ضروري حيث كانت تلك المحاكم قريبة عهد بالتاسيس حتى انها لم تتمكن الى الآن من تكوين ما يمكن ان تعتمده من السنن العدلية . ومن جهة اخرى (وهذا بيت القصيد) فان المحاكم التونسية خاضعة لمراقبة متوظفي دولة الحماية . لذلك كان من اللازم توحيد الادارة بصورة حقيقية »

ولما كانت الفكرة الاستعمارية التي دخلت مع م . ديبلا الى ادارة العدلية تقتضي كما قلنا ادخال نظام المراقبات المدنية على المحاكم القضائية فقد اختير لتعويض السيد خليل بوحاجب في وظيفة وكالة الحق العام رجل فرنسي من قدماء المراقبين المدنيين المحالين على التقاعد بمقتضى السن. وهو م . تلير وكأن م . ديبلا قد اراد بذلك ان يفهم القضاة ان خطة كوميسار انما هي بمنزلة خطة مراقب مدني . لا خطة قضائية يراد من احداثها ادخال اصلاح جديد على هيأة المحاكم التونسية ولذلك لم يشترط في المتولي لهذه الخطة ان يكون حاملا لشهادة الحقوق او متحليا بمعلومات قضائية بل وقع الاكتفاء بمعرفة بسيطة جدا باللغة العربية تكلما وكتابة لا فقها واصولا حتى راينا ان معظم المتولين لهذه الخطة كانوا من صف المترجمين العسكريين . والقليل النادر فيهم من كان يحمل شهادة في الحقوق . و م . لاموت نفسه - وهو المتولي الآن منصب المعتمد بوزارة العدلية - لم ينل شهادة الباكالوريا ثم شهادة الليسانس في الحقوق الا بعد ان قضى في خطة كوميسار اعواما عديدة . اما درجة معرفة « حضرات السادة » الكوميسارات فقد قدمنا عينة منها لقرائنا في العدد الماضي عندما نقلنا لهم مقدمة كتاب « مادب الآداب في اعراب الاعراب » لمؤلفه م . « جير وحمادي » صاحب اليد البيضاء في فضيحة الكاف .

وقد يظن الظان ان المقصود من اشتراط معرفة العربية في المتولي لخطة كوميسار ان سبب ذلك يرجع الى انه يجب عليهم القيام بوظائفهم باللغة العربية . ولكن الواقع اليوم يبين ان هذا الظن المرتكز على المعقول انما هو وهم في وهم . لانهم لا يباشرون وظيفهم الا باللغة الفرنسية حتى تطورت الخدمة الادارية في طريق التفرنس وحتى صارت الاستدعاءات توجه للمتهمين باللغة الفرنسية بل ان م . لاموت معتمد العدلية قد طلب اخيرا من الشيخ السيد محمد بوشارب الباش مفتي المكلف بخطة رئيس قسم الامور الشرعية الذي يجهل الفرنسية تماما . ان يكلف مرؤوسيه الذين يحسنون هذه اللغة باداء خدماتهم الادارية . متعللا بان ذلك فيه اختصار للخدمة بها وفصل للنوازل في اقرب وقت . والغريب ان الشيخ قبل هذه النصيحة بدون اعتراض وعمل بمقتضاها مع جهله للفرنسية فلا ندري بعد ذلك كيف يتمكن الشيخ من مسايرة اعمال مرؤوسيه وتحمل مسؤولية الرئاسة .

ثم انا اذا نظرنا الى المأمورية التي انيطت بعهدة الكوميسارات نجدها ذات ناحيتين ناحية قضائية واخرى ادارية . وقد قيل عند انشاء هذه الخطط ان اكبر سبب دعى لاحداثها هو مراعاة الناحية الاولى - وان كان الواقع هو العكس - بمعنى انهم يريدون ادخال الاصلاح على المحاكم العدلية بصورة عملية. ولكننا مع ذلك نرى ان الكوميسارات قد اهملوا مباشرة الناحية القضائية من ماموريتهم واوكلوا جميع مهامها تقريبا لعهدة نوابهم التونسيين فقاموا بها احسن قيام . واقتصروا هم على القيام بالدور الاداري حتى صار كل واحد منهم مديرا للعدلية في دائرة المجلس الذي يتبعه بحيث انه « مراقب مدني » بجانب رئيس المجلس له سلطة مطلقة على سائر القضاة والموظفين الاداريين. والقول قوله لدى الادارة المركزية بدون يمين

ولما كان العمل الاداري لا يقتضي ان يصرف فيه الكوميسار كامل وقت الخدمة فانك تجد غالب كوميسارات الآفاق لا يقضون في مكاتبهم الا اقصر وقت ممكن ويستغنون بعيونهم « من نفس الموظفين التونسيين ! » عن الحضور كامل الوقت . وبذلك قلنا انهم يكادون ان يكونوا بدون عمل ونقول انه يمكن الاستغناء عن وجودهم بدون ان يحدث تعطيل في الاعمال كما اثبته الدليل القطعي في خلو مجلسي باجة وقفصة من وجود الكوميسار مدة طويلة بدون ان يحدث فيهما أي خلل

١ واذا نظرنا الى سلم مرتباتهم نجد ان الواحد منهم يبدأ تطوعه بمرتب قدره فرنكات ٢٥٠٠٠ وعند التسمية الرسمية بفرنكات ٣٣٠٠٠ وينتهي بفرنكات ٥٤٠٠٠ وهذا كله بدون اعتبار المنح والغرامات العديدة والثلث الاستعماري ايضا (راجع امر غرة نوفامبر ١٩٣٠) بينما نجد رئيس المجالس الافاقية يبتدي بفرنكات ٢٣٠٠٠ وينتهي بفرنكات ٣٧٠٠٠ والرئيس في الوزارة والدريبة ينتهي بفرنكات ٥٦٥٠٠ - وبقطع النظر عن مسألة عدم التسوية في المرتب وفي سرعة الرقي فان تجربة مجلسي باجة وقفصة تدل دلالة قطعية على ان هذه المرتبات الضخمة يمكن اقتصادها وتخفيف اعباء الميزان تخفيفا ذا بال .

وفي الوقت نفسه تتمكن الحكومة في عهدها الجديد من اعطاء دليل على حسن نيتها ورغبتها في تنفيذ السياسة الجديدة التي بشر بها م . ارمان قيون وحدد نطاقها م . فيينو في خطابه الشهير بمزيد الايضاح . تنفيذا عماده الاخلاص التام والتجرد عن الاعتبارات العنصرية وعن التفوق القائم على التفرقة بين الاجناس وعلى نظرية الجنس الراقي والجنس المنحط فهل يستطيع م . قيون الاقدام على هذه الخطوة بعد ان انفتح امامه المجال ام يبقى على تردده الغير المفهوم امام القوات الرجعية ويترك حبل الامور على غاربها . نحن في انتظار الجواب العملي في هذا الشان ولكن نقلة كوميسار الكاف الى القيروان على تلك الصورة تجعلنا نرجح من الآن خيبة الامل والاخفاق التام

مكاتبات الجهات

قصبة المديوني

وقع اجتماع مساء يوم ٣٠ محرم الفارط بين الدستوريين ببلادنا وما ازفت ساعة الاجتماع حتى اكتظت رحاب المحل بالاحرار المخلصين وعندما استوى كل احد في مكانه قام الشاب الحر السيد جعفر بن ابراهيم والقى خطابا بليغا تضمن شرحا عاما للحالة الحاضرة وبين بوضوح موقف الواجهة الرجعية ضد حكومة الواجهة الشعبية وضد الشعب التونسي التعيس بوجود اولئك القوم الناكرين للجميل كما انه شرح موقف رجال اللجنة التنفيذية المشرف ازاء حوادث الرجعيين وحكومة الواجهة الشعبية وكيف انهم لم يوافقوا على السيادة المزدوجة والتعليم الرخيص وكل ما هو مناف لمعاهدة باردو واتفاقية المرسى وبالجملة اقام الادلة الملموسة على حسن وصلاحية سياسة رجال اللجنة التنفيذية المخلصين للمسألة التونسية المقدسة وهنا تعالت الاصوات ودوت قاعة الاجتماع بالدعاء لاولئك الزعماء حقيقة بدوام التوفيق والنجاح ثم قام كاتب هاته الاسطر والقى كلمة حث فيها الحضور على التمسك بالرصانة والهدو والسير بالشعبة على مقتضى العقل والحكمة.

وايضا قام الوطني المتقد حماسة السيد محمد الساحلي وطلب من المجتمعين قرأة فاتحة الكتاب على روح المجاهدين المخلصين الاستاذ المرحوم احمد الصافي والشيخ المبرور محمد كركر طيب الله ثراهما وجعل الجنة مثواهما امين.

ثم وقع الاتفاق من كافة الحاضرين على رفع احتجاج للحكومة فيما يخص اعمال الرجعيين ومسألة الجامع الاعظم دام عمرانه هذا نصه بعد مقدمته :

ان كافة الدستوريين بقصبة المديوني يحتجون بكل ما لهم من قوة على الفظائع الوحشية التي وقعت على اخوانهم في المتلوي ومولة لا لسبب سوى طلبهم الخبز من شركتهم التي اثرت ثراء لا مزيد عليه بعرق جبين اولئك الضعفاء المساكين فما كان منها تلقاء ذلك الطلب العادل الا ان اجابتهم بجواب دل على قساوة قلوب اولئك المتجبرين الطاغين على القانون والعدل والانسانية.

كما ان كافة الدستوريين ببلادنا مستاءون جد الاستياء على السكوت الطويل من طرف الحكومة في مسألة الجامع الاعظم المعمور التي طال اضراب تلامذته ولا يعلمون لذلك السكوت والاهمال سببا اللهم الا عدم الاهتمام بكعبة الشمال الافريقي الامر لا نرضى لجنابكم الاتصاف به خصوصا ولجنابكم ثقة ومكانة في نفوس التونسيين نرجو استمرارها.

ولهذا فانا نطلب من عدلكم وانصافكم ان تسلطوا العقاب الصارم على المتسببين في تلك الحوادث الدامية وبالاخص جريدة الديش التي ما انفكت تنشر اخبارا مختلقة من شانها تعكير الامن العام ونأمل الالحاح كله في حل مشكلة الجامع الاعظم حلا مرضيا وان لا تتركوا الايدي الخفية تعمل على بقاء تلك الحالة التي احزنت كل تونسي يريد الخير لبلاده»

ثم وقع انتخاب لجنة تنفيذية للشعبة فاسفرت النتيجة عن انتخاب السادة الاتية اسماؤهم :

عمر عياد - رئيس. جعفر ابراهيم - كاهية. فرج المكي الافريقي - امين المال. محمد الساحلي كاهيته. عامر الحق - كاتب اللجنة. البشير القاضي - عضو. العربي الصادق - عضو. فرج العجمي - عضو . محمد العجمي الامام - عضو . محرز سويد - عضو.

وبعد ذلك خرج الاحرار من محل الاجتماع وكلهم السنة ناطقة بشكر رجال اللجنة التنفيذية العليا والدعاء لهم جميعا بدوام التوفيق والنجاح والسلام.

رئيس الشعبة الدستورية بقصبة المديوني
عمر بن حسن عياد

الكاف

ترجم لي احد اصدقائي مقالة باحدى الصحف الفرنسية استغرب فيها كاتبها من اسدال ستار النسيان عن الشكاوي المتعددة حول السلفات ضد عامل المكان المؤيدة بالحجج وكيف ان الادارة غضت الطرف عليه مع عقابها لزميله الذي لم يرتكب شيئا يذكر بالنسبة للافعال المنسوبة لعاملنا وسهى الكاتب بان العقاب لم ينل حتى بعض مشائخ التراب الذين قاموا بدور خطير في السلفات وان م . قام به هؤلاء الاخيرون وتايد ضدهم لم يصدر من العامل الذي صدر اذن بايقافه واليكم بعض ارشادات تتعلق بالمخالفات المرتكبة اثناء توزيع السلفات انهيتها للمراجع العليا في وقتها

كنت واقفا يوم توزيع السلفات على مشيخة سيدي عمر عمل الكاف على مستحقيها فاستلفت نظري شيء، وهو ان بعض صبية لم يحضروا سلم لقريبهم شيخ سيدي عمر بونوات لتسلم الحبوب عوضهم وهؤلاء الصبية عمر واحد منهم اعوام ٨ وتودي عليه بدعوى انه ابن الشيخ مع انه ابن اخيه والثاني منهم ابن اخي الشيخ المذكور وعمره اعوام ١٣ والثالث منهم ابن اخي الشيخ المذكور وعمره اعوام ١٦ وكانت الكمية المتسلمة من الحبوب تبلغ نحو المائة وعشرين شكارة وقد وقع الاشهاد على ان من ذكر فلاحون وتسلموا السلفات مع انهم لم يحضروا فهل عليهم مقدم ؟ وهل لهم صفة تخولهم ذلك ؟

كما وقعت المناداة على صبي يبلغ عمره اعوام ١٦ ابن كبير للشيخ المذكور فتسلم بونو به كمية مناسبة من الحبوب وهذا الصبي كان في آن واحد من اعيان الفلاحين ومن العملة المرسمين بقائمة الاسعافات الدولية ! « وهؤلاء الصبية لا اعرف لهم مكاسب »

كما انه وقعت المناداة على نفر لا اعرف اسمه بالمشيخة فوقف نفر عوضه وتسلم البونو باسمه وبعد حصة وقعت المناداة على اسم يقارب ذلك الاسم فوقف نفر اعرفه قريب الشيخ المذكور وغير فلاح وتسلم السلفات واتضح ان الاسماء كثيرة والمسمى واحد ؟

هذا ولما كنت من الفلاحين استنكرت ذلك الصنيع المضر بالفلاح الحقيقي فبلغ شيخ المركز المذكور استنكاري للعامل الذي تعمد حرماني من السلفات بدعوى اني غير فلاح تماما وقال لي لما قابلته هكذا « اني لا اخاف ولا اخشى »

ولما رايت استفحال الخطر وكبر علي السكوت على تلك المظلمة حررت شكوى لجناب العميد استلفت فيها انظاره لمظلمتي ومظلمة الفلاحين ووضحت له بجلاء امورا مادية ثبت جميعها وكان الظن ان جناب العميد سيتخذ وسائل زجرية ضد مرتكبي ذلك الفعل

وفي ١٣ نوفمبر ١٩٣٦ استدعاني العامل المذكور بواسطه الشيخ المذكور وسلم لي مطلبا به فرنكات ٤٠٠٠ فرنك مع انه حرمني من السلفات سلفا بدعوي اني غير فلاح وكان المقدار المطلوب وقتها طفيفا جدا فاضطررت لتسلم المطلب ووجهته طبق التراتيب لرئيس الحجرة الفلاحية ووجهت شكوى ثانية لجناب العميد وضحت له فيها تناقض اعمال العامل وطلبت فتح بحث في هذا الموضوع ضد كل من شيخ التراب المذكور والعامل ! ولما بلغ نبأ تلك الشكاية للعامل سعى في تعطيل مطلب القرض المذكور بعد ما هددني بالابعاد والسجن ان لم اتراجع عن الخطة التي رسمتها في الدفاع عن حقوقي . كما اني قمت بتوضيح عدة افعال منافية لسياسة الواجهة الشعبية وقع ارتكابها اثناء توزيع السلفات واقمت الدليل تلو الدليل على صحتها اثناء البحث المأذون اجراؤه بواسطة المراقبة المدنية بالكاف - ولكن رغم قيام الدعوى على اساس متين والتدليل عليها بامور مادية وبشهادات عدة شهود يظهر ان العقاب لم ينل حتى شيخ التراب فضلا عن العامل الذي صرح غير مرة بان له شخصية بارزة تحميه عند الشدائد وانه لا يخشى تذمراتنا وشكاوينا .

كاتب فرع جمعية الفلاحين بالكاف
بلقاسم الفضيل

مدير الجريدة وصاحب الامتياز
محمد المنصف المنستيري -

مطبعة الارادة - تونس

السياسة والنقابات

توطنت نفس النقابين والعملة التونسيين طيلة الانقلاب الاجتماعي الراهن على ان لا حظ لهم من السياسة في اعمالهم وتفكيراتهم النقابية وساد بينهم رأي مؤداه ان السياسة حجر عثرة ينبغي تجنبها بكل الاحتراز مهما قصدوا النجاح وعلقوا الامل على الفلاح

اجل فكلنا نعلم ان السياسة خطر في هذه البلاد وكل منا يعلم ان من يتعاطاها والسلطة الاجنبية سائدة على امورنا ومقيدة لحرياتنا فانه يعرض نفسه للهلاك ويشرف على هاوية الانتقام الاعمى

ولكن من الغريب الا يتساءل زعماء نقاباتنا ماهو معنى السياسة في هذه البلاد وهل يمكن تركها والعبث بها مثلما يهمس به بعض المغرضين قبل ان يرموا بها عرض الحائط

ومن الغريب ايضا الا يتساءلوا عما يقصده هؤلاء المغرضون وهل في نصائحهم من مقاصد خبيثة سيما وكل من يقول لهم اياكم والسياسة انما هو دخيل في حرفتهم وخارج عن دينهم وقوميتهم اذا لم يكن كالذبابة مثل العبارة الفرنسية يرن طنينها في المواكب النقابية وفي المحافظة معا ان كان تونسيا

فبراهينهم معروفة : « ايها الناس ان سستم تسوستم ولا فائدة في زيادة التوضيح انكم تعلمون كره الحكومة للسياسة والساسة وتعلمون انها بالمرصاد وراء القوم وانكم اذا شاركتم في انهم واندمجتم في سياستهم ضاعت مطالبكم وخابت آمالكم مهما كانت حقة وجديرة بالاهتمام ومهما كانت سهلة وجديرة بالنجاح »

عندئذ يضطرب العامل التونسي المسكين البسيط الفكر وترتعش ركبتاه جزعا وخوفا ويعظم به الجبن حتى يستعيذ من الساسة كانهم شياطين ويرتسم بذهنه انه من يوم انخراطه في نقابته انتزعت منه كل صفة قومية وحتى دينية وصارت نقابته هي ابوه وامه وحتى مسقط رأسه

كل ذلك بقصد ترضية الدولة ومجاراتها انقيادا لاوامر الموفدين من طرف الس.ج.ت اي الجامعة النقابية الفرنسية

ويترتب على هذه الفكرة السخيفة ان الجنسية التونسية كانت عثرة في سبيل العمال وناقصة بالنسبة لغيرها بفضل الحماية التي فصلت عنها يديها ورجليها وحتى راسها اذا اقتضت الظروف والاحوال فالحركة النقابية عوضا عن ان تكون خطوة الى الامام تسببت في محقها تماما من عالم الوجود بيد انه اذا تنقب العامل التونسي وانخرطت نقابته في الجامعة الفرنسية كما هو مرغوب فيه من طرف اشهر واقدر القادة النقابيين يستقل ذلك العامل عن شريعة بلاده العرفية وحتى المدنية وتنطبق عليه قوانين واحكام مستخرجة من شرائع اجتماعية اجنبية ويتسع الفاصل بينه وبين جنسيته وابناء قومه حتى لقد تحرم عليه هذه القوانين الغيرة على ابناء وطنه وعدم تاييدهم فيما اذا نكبوا وتنتزع منه حق الدفاع عليهم حينما تصيبهم لكمة من يد الذين اخضعوه لسلطانهم المطلق بدعوى ان لا دخل له ولا لنقابته في السياسة

السياسة ـ واجهة الجهاد ـ واجهة النار ! شفة الاستعمار جبروت شاهر سيفه الحاسم القتال على رؤوس ما لها ظهر ولا غطاء الا وقاية الرحمن الرحيم !

وقد اشرقت الس.ج.ت الفرنسية على هذه البلاد ووقفت ازاء عراة الراس وقالت مخاطبة اكثرهم عددا واقلهم دراية ومقدرة اهتفوا وهللوا ! انكم من حد هذه الساعة تحت جناحي المقتدر ولكن ايها الناس اشترط عليكم ان تنكروا نسبتكم وتودعوا اخوانكم وآباءكم وامهاتكم ان كنتم مصادقين على مبادئنا النقابية ويجب ان تعتبروا انفسكم خارجين عن قوميتكم لكي تنخرطوا في قوميتي انا وهي كما تعلمون القومية العالمية قومية الاخاء والمساواة

وان فتح العامل النقابي التونسي اذنيه وخضع وانقاد وانخرط يسعد في الحال ويتمتع بالمساواة في قالب مسافر في (التيرسة) وقتما يسافر النصراني واليهودي فيما فوقها من الرتب

ويذوق حالا معنى الاخاء والثقة المتبادلة عند ما تثقب جمجمته برصاص جندرمي المتلوي ويجري رفقاءه المبرنطون يهتفون برجالهم ونساؤهم يزغردن وراء الشاقين كأنهم ابطال في اصلح جهاد .

وهذا لانه مسطر على صفحات دفتر الس.ج.ت ان تنزع حلبتها الديموقراطية اذا غادرت مرسيليا وترتدي ثوب التفوق عند ما تطلع من السفينة وتركز قدميها على ارض الاستعمار .

وان كان من واجبها الاساسي ـ ومن مصلحتها معا ـ ان ترحب بكل من يطرق بابها وتستضيفه مهما كانت جنسيته او عقيدته فمن واجبها الجنسي والتفوقي ان تعمل ايضا بالمبدأ الاستعماري مهما كانت اثوابه التي تسربل بها ومرماه المخالف للحق وتشترط شرطا مطلقا على كل منخرط مستعمر (بالفتح) الا يعمل بالسياسة .

وهي تريد بهذا ان تبعده بشرطها المذكور عن الاتحاد مع اخوانه حيث كل ورقة انخراط من ورقاتها الحمر انما تحذف مجاهدا من صفوف مقاومة المستعمرين (بالكسر) وتحدث نفرة بين ابناء ملة واحدة وتحدث شقاقا عميقا في جوهر المقاومة.

وبالرغم من ان شرط التباعد من السياسة الذي تتلفظ به الجامعة الفرنسية ورجالها وانصارها من التونسيين امر ينكر بعضه بعضا وينقض بعضه بعضا حيث جوهر المبادي النقابية انما هو سياسي محض ورفيق الرفقاء جوهو رجل سياسي والحركة السياسية الفرنسية الحالية التي تولدت منها الواجهة الشعبية انما تاسست على احر مشاركة واصح معاضدة من طرف الرفقاء النقابيين ولولاهم ولولاها لكانت بعثت الى التدهور والخيبة وبالرغم من انه لا يمكن التفريق بين الحركة العمالية والحركة السياسية في هذه البلاد حيث مقاومة مبدا اختلاف الاجور بحسب اختلاف الاجناس والاديان مثلا حركة سياسية قبل ان تكون عمالية ومحاربة التعريفات القمرقية ومطلب اهل الصناعة التونسية ان تكون تلك التعريفات حامية لصناعتهم لا قاتلة لها كل ذلك سياسي محض واكثر من سياسي . وبالرغم من هذه الحيثيات التي ليست محل ريب ولا جدال نرى عددا لا يستهان به من مواطنينا يحبذون الس.ج.ت وشروطها ونصائحها الخبيثة حبا واكراما ـ كاد القلم ان يكتب عبودية ـ للواجهة الشعبية وطمعا في مواعيدها مع انها كانت عرقوبية على طول الخط !

ومن صميم الفؤاد نقول لهم سامحكم الله .

علي بوحاجب

« السهم »

قريبا تصدر جريدة السهم اسبوعية انتقادية سياسية اجتماعية اقتصادية تخدم باستقلال عن الاحزاب

ملاحظات وتعليقات

حول فضيحة الكاف

لا يزال الراي العام التونسي يطالب الحكومة بترضيته ترضية كاملة في مسالة فضيحة الكاف التي اهين فيها القضاء التونسي شر اهانة ويرى ان نقلة م. جيرو «حمادي» من مجلس الكاف الى القيروان في نفس وظيفته ـ لا يمكن الاكتفاء بها في حل المشكلة وغسل الاهانة

ولا شك ان كل منصف خال من الغرض بعيد عن التأثر بالفكرة العنصرية يرى ان الراي العام التونسي على حق في وقوفه هذا الموقف واستنكاره لوجه الحل الذي اختاره م. لاموت معتمد وزارة العدلية لا بقصد انزال العقاب على المعتدي على كرامة القضاء والمستهتر باوامر الجناب العالي . ولكن لاجل حماية م. جيرو «حمادي» من العقاب المقرر بمقتضى القانون الذي لو وقع رعيه واحترامه وتطبيق نصوصه لكان م. جيرو «حمادي» موقوفا عن العمل الآن ومحالا على مجلس التاديب ولربما على القضاء العدلي ايضا لينال الجزاء الحق الزاجر له ولامثاله من الطغاة العابثين .

انا مهما قلبنا هذا القرار على وجوه مختلفة لا يمكن ان نفهم المبرر الذي يستطيع ان يستند اليه م. لاموت . فقد حدثت الحادثة واجري عنها بحث اداري على العين ولا بد ان يتبين من هذا البحث احد وجهين : اما ان يكون الكوميسار بريئا او غير بريء . فان كان بريئا فعلام يزعج بهذه النقلة من الكاف الى القيروان اللهم الا ان يكون في ذلك ترقية له . وان كان غير بريء فالواجب والانصاف يقضيان عقابه وقد عين القانون وسائل التاديب لعقاب الموظفين المعتدين الذين يتجاوزون حدود وظائفهم . والنقلة على هذه الصورة اذا لم تكن بمقتضى حكم مجلس التاديب ليست من وسائل العقاب بالمرة . والا فما الداعي لاحداث نظام التاديب للمتوظفين اذا كانت الادارة تستطيع ان تتصرف في العقاب وحدها دون رجوع للنظام ام هل ان مجالس التاديب لا تعقد الا لمحاكمة الموظفين التونسيين فقط دون غيرهم من السادة الممتازين المتفوقين الذين لهم من جنسيتهم وعنصريتهم حصن حصين لا تصل اليه سيطرة اي قانون .

وبقطع النظر عن الفروض وجميع الاعتبارات فان المعقول يقتضي ان لا يبقى م. جيرو «حمادي» في وظيفة رئيسية يمكن له من طريقها الانتقام من القضاة وايجاد فضيحة اخرى مثل هذه الفضيحة . اذ ان غالب قضاة المحاكم التونسية قد احتجوا على سلوكه مع زميلهم فهو حينما حل بمجلس الا وسيجعل قصارى همه البحث عن هؤلاء المحتجين واتخاذ كل الوسائل التي تمكنه من الانتقام منهم . فهل من الممكن بعد ذلك ان يطمئن احد الى جريان العدالة واحترامها على وجهها الصحيح بين غاضب ومغضوب عليه

لا شك ان في هذا التصرف فضيحة اخرى تبدو واضحة جلية كيفما كانت التاويلات . ولا سبب لها فيما نرى الا ان م. لاموت رجل مثقل الكاهل بالافكار الرجعية وبداء العنصرية المسقوت . وهو فوق ذلك رجل متدين ومتعصب جد التعصب لمعتقده الديني ولحماية من هو على هذه الشاكلة مثل م. جيرو «حمادي» صاحب كتاب «العدلية الشريفية» واحد الرجال الذين كان «الظهير البربري» الصادر في المغرب الاقصى نتيجة مباشرة لابحاثهم واقتراحاتهم

ولكن ليكن م. جيرو «حمادي» ما يكون وليكن م. لاموت متدينا كما يشاء وبقدر ما يشاء اما ان نرضى بالسكوت عن هذه الاهانة واستمرارها وقبول الحل الذي اختاره م. لاموت فهذا امر لا سبيل اليه ونريد من الحكومة ان تعلم ان الراي العام التونسي غاضب وانه يرى في امثال هذه التصرفات المتعاقبة ما يباعد بينه وبين الاطمئنان لسماع ما يملأ الفضاء عن السياسة الجديدة وليس في نماذجها التي من هذا النوع ما يبشر بتغير الحالة ورجوع الحكومة الى جادة الصواب والخروج عن دائرة الافكار الرجعية والتفوق العنصري .

م. جيرو «حمادي» المصلح

نريد ان نعطي قراءنا بيانا عن شخصية م. جيرو «حمادي» كوميسار المجلس العدلي بالكاف المنقول الى مثل وظيفه بالقيروان . ومن هذا البيان يعلمون حقيقة الاسباب التي دعت الرجل المتدين م. لاموت لمعاملة م. جيرو حمادي هذه المعاملة الخارجة عن القانون والتي لا يراد منها كما قلنا الا حمايته من القانون ضد القانون حتى لا يناله الزجر والعقاب جزاء اعتدائه الفظيع الذي لم يسبق له نظير .

م. جيرو «حمادي» كما ذكرنا رجل مؤلف له عدة مؤلفات فرنسية وعربية وقد اشرنا سابقا الى انموذج من مؤلفاته العربية. ونريد اليوم ان ننشر للقراء انموذجا آخر من مؤلفاته الفرنسية لتستكمل لديهم معرفة هذه الشخصية ويعرفونها حق المعرفة

والتأليف الذي بين ايدينا يريد به صاحبه الادلاء برايه انضجته التجربة والاطلاع والاستشراق ـ في اصلاح العدلية بالقطر المغربي الشقيق . وقد اهله ذلك الراي لان يكون صاحبه احد العمد الذين كان لهم ضلع في اخراج الظهير البربري المعروف . واسم الكتاب « العدلية الشريفية ـ اصولها ـ وظيفتها ـ نظامها المقبل » ولما ظهر منه هذا النبوغ الممتاز! عينته حكومة الحماية المغربية عضوا بلجنة اصلاح العدلية المغربية .

ويمكن لنا ان نجمل للقراء آراء هذا المصلح العظيم في كلمات وجيزة للغاية ولكنها مع ذلك كافية لبيان ما في الكتاب .

يرى السيد جيرو «حمادي» ان يكون اساس اصلاح القضاء المغربي قائما على فكرة ان البربر مسيحيون يجب ان لا يحكموا بمقتضى قانون يستمد اصوله من الشريعة الاسلامية . ويرى انه يجب على فرنسا ان تسير على سياسة تعمل على احياء العرف البربري القديم المعمول به في البلاد قبل دخول الاسلام . وادماجه في القانون الفرنسي وتكوين خليط منهما تفرضه على المغاربة حتى يتحاكموا بمقتضاه في امورهم الشخصية بدلا من الفقه الاسلامي

وكذلك يدعي السيد جيرو «حمادي» ان البربر لم يبلغ الاسلام الى قلوبهم وحينما جاءهم الاسلام لم يعرفوه الامعرفة سطحية اقرب الى عدم المعرفة منها الى المعرفة . وانهم لذلك لم يؤمنوا به في يوم من الايام . ويتجاوز السيد جيرو حمادي هذا الادعاء الباطل لمحاولة اثبات ان البربر كانوا ولا يزالون مسيحيين . وان دعاة المسيحية الذين جاءوا الى افريقيا الشمالية بعد الاحتلال الفرنسي وانبثوا بين القبايل البربرية انما هم وعاظ يذكرون اخوانهم البربر بدينهم القديم لا دعاة الى دين جديد او معتقدات غريبة عنهم

هذا هو السيد جيرو «حمادي» على حقيقته وهو في هذه الافكار مثل غيره من الباحثين الفرنسيين الذين يعملون على تاييد الحملة التبشرية بين البربر التي وضع اساسها الكردينال لافيجري وكان من ثمارها اتباع الاستعمار الفرنسي في عموم شمال افريقيا لسياسة ترمي الى فصل العرب عن البربر فصلا تاما من جميع النواحي وادماج هؤلاء الاخيرين في العنصر الفرنسي ادماجا يوحد بين العنصرين من ناحية الدين واللغة والاخلاق .

بعد هذا الايضاح تتبين لنا الدواعي الخفية التي كانت مسيطرة على فكرة وتصرفات الرجل المتدين م. لاموت نحو م جيرو «حمادي» ولعل م . لاموت يرى ان الرجل مصلح عظيم فليس من الهين التفريط فيه قبل ان يستكمل انجاز ماموريته نحو العدلية التونسية ايضا

مشكلة الجامع الاعظم

تعرضنا في العدد الماضي لمسألة الجامع الاعظم بكلمة وجيزة نددنا فيها بتهاون الحكومة في البحث الجدي عن حل مشكلة الاضراب الذي طال امره واقلق الفكر العام الاسلامي في تونس وفي الجزاير بصفة خاصة وفي عموم البلاد الاسلامية بصفة عامة

وقد قلنا وقتئذ ان الحكومة تعلم حقيقة الحالة وتعرف الايدي المحركة للفتنة والتي تستغل ظلامة الطلاب شر استغلال . يريدون بذلك ان يحدثوا في البلاد حالة قلق فكري يفسد الجو السياسي ويكون عاملا مؤيدا للدعاوي الرجعية وعقبة من العقبات التي تقام في سبيل الاصلاح وفي طريق السياسة الجديدة . وصرحنا عن اعتقاد نزيه « ان شيخ الجامع الاعظم رجل اخلص كل الاخلاص لمأموريته ولكنه يلاقي الحرب الخفية المنظمة من جهة خصومة سواء في دوائر الحكومة او خارجها ولو لقي من الاعانة الحكومية والتأييد الرسمي ما لقيه سلفه لما وصل الامر في الجامع الاعظم الى ما وصل اليه اليوم »

قلنا هذا ولا زلنا نصر عليه مهما كانت التاويل التي اولوا بها كلمتنا هذه الصادرة عن خلوص نية واجتهاد ظاهر في تحري مصلحة الجامع الاعظم واهله .

ولقد اتضح لنا بصورة جلية مقصد القوم ومحاولتهم جعل الاضراب قائما على عجز فضيلة شيخ الجامع وان هذا العجز هو السبب الاول والاخير في اضطراب الامور في الجامع ولا سبيل الى ارجاع المياه الى مجاريها الا باقصاء الشيخ الحالي عن منصبه ليخلو مكانه للطامعين .

ونحن مع اعلاننا اننا لا نريد الدفاع عن الاشخاص ولا نريد الا تحري المصلحة العامة وحدها دون اي اعتبار آخر ـ وان خالفنا غيرنا ـ نقول بصراحة تامة ان الاغراض هي التي تملي على القوم ما يقولون لان فضيلة الشيخ لا دخل له في سكوت الحكومة عن استجابة اهم مطالب الطلبة في اعتبار شهادة الجامع الاعظم مثل الشهادة الابتدائية من ناحية الاعفاء من الخدمة العسكرية وفي اعتبار المتخرج من جامع الزيتونة في درجة مساوية لغيره من خريجي المدارس الاخرى عند الدخول للوظائف وفي اعتبار موظفي القلم العربي واللغة العربيه في ادارات الحكومة مثل اعتبار موظفي القلم الفرنسي واللغة الفرنسية . وفي تخصيص وظائف القلم العربي بخريجي الجامع . وغير ذلك من المطالب المشابهة لها

نحسب انه لا يوجد احد يستطيع ان يقول ان للشيخ دخلا في تأخر الحكومة عن استجابة هذه المطالب العادلة ومماطلتها في ذلك مماطلة واضحة . ونحسب ان عجز الشيخ ليس له اي تاثير في الموضوع بالمرة . نعم ان عجز الشيخ موجود ولكن سببه يرجع الى الحرب الخفية التي اشهروها ضده في الدوائر الرسمية لانهم يريدون ان يكون هذا المنصب السامي من نصيب الاصدقاء والانصار لا في يد رجل مستقيم لا يضع نصب عينيه الا مصلحة الجامع وحدها. والعجز الطبيعي الموجود في نفس الشيخ الحالي هو انه لا يستطيع ان ينزل الى محاربة القوم في ميدانهم او ان يستعمل نفس السلاح الذي يحاربونه به

انا نعلم اكثر من ذلك ان الشيخ قد كان في احيان كثيرة يتخذ قرارات يراها صالحة ولازمة ولكنه لا يلبث ان يندهش كل الاندهاش حينما يرى نقض غزله وحل ما ابرمه وغير خفي على المتبصر ما هو المراد من ذلك خصوصا اذا كانت تصحبه دعاية مناسبة من ناحية معروفة

ولو اردنا ان نتوسع في الموضوع لذكرنا العجب العجاب الذي يؤلم النفوس ويدمي الافئدة لما وصل اليه اصحاب النفوس المريضة من العبث بمصلحة الجامع الاعظم ومستقبل بنيه الذين هم عماد الوطن وعدته الحاضرة والمستقبلة . وذلك لاجل الاغراض الخاصة ولبسط النفوذ ولربما لاجل استغلال النفوذ شر استغلال . لذلك نكتفي بهذا القدر اليوم ونهيب بمولانا المعظم ابقاه الله وبالحكومة ان يعملوا لحل مشكلة الجامع الاعظم حلا عادلا يضرب على الايدي الخبيثة المفسدة ويقضي على الدسائس التي لا تنتج الا الشر وزيادة الاضطراب كما نرجو من عقلاء الطلاب الذين رائدهم مصلحة الجامع وبنيه ان لا ينخدعوا للدعايات المغرضة وان لا يجعلوا من انفسهم مطية لخدمة الاغراض الخاصة مهما كان مصدرها نسال الله لهم التوفيق والنجاح وتحقيق الامل

سنة التوسيم

في الاسبوع الماضي نشرت الجرائد المحلية خبر توسيم حكومة الجمهورية الفرنسية لكثير من التونسيين بين متوظفين عالين ومتقاعدين واعيان « ونواب »

ونظن ان توسيم الذين تعدهم الحكومة بصفة رسمية « نوابا » عن الامة اذا كان يمكن غض الطرف عنه في العهد الماضي اي في عهد حكومات اليمين الميالة بطبعها للاخذ بالنظم الفاشيستية . فانه لا يمكن ان يهضم بحال حينما يتم على ايدي حكومة الواجهة الشعبية التي تقول عن نفسها وتقول احزابها عنها انها جاءت لحماية الديموقراطية وتأييد مركزها وبسط سلطانها في جميع الارجاء . حتى حملها ذلك على وقوف موقف التاييد للحكومة الجمهورية في اسبانيا لان في تاييدها تاييدا لوجود الديموقراطية واستبقاء سلطانها

ولقد كان المعقول ان يكون سلوك الحكومة الشعبية في المستعمرات وبلاد الحماية متفقا مع هذه النفسية مسايرا لهذه الخطة ولكنا نرى مع الاسف ان الواقع هو العكس على خط مستقيم حتى في اخص مظاهر الديموقراطية ففي جميع دساتير العالم الديموقراطية تجد تشددا عظيما في تطبيق قاعدة تفريق السلط وابعاد السلطة التشريعية عن تاثير السلطة التنفيذية وحماية ممثلي الامة وسلطتها التشريعية من الوقوع فريسة للاهواء وللاغراءات ولترضية المصالح الخاصة وغيرها من الاسلحة الفعالة التى يمكن ان يستعملها كل ذي نزعة استبدادية من اصحاب السلطة التنفيذية

ومن اظهر وسائل التشدد النص على انه يحرم على كل حكومة ان تقلد اي نائب عن الامة نيشانا من نياشين الدولة ما داموا قائمين بواجب النيابة عن الامة . ويعتبر هذا من الامور الاولية التي تنص عليها الدساتير الديموقراطية .

ولكن عوض ان نرى كما قلنا سابقا سيرا مطابقا لهذه القاعدة الدستورية الاولية في هذا العهد الديموقراطي على الاقل . نرى عكس ذلك على طول الخط . ونرى دلائل تدل على الاصرار التام على متابعة السير على خطط العهد الماضي ووسائله . وهي سياسة قوامها محاربة الامة في ميادين مختلفة وشراء ضمائر الافراد بالاوسمة والمنح واغداق مظاهر الرضا وترضية المطامع والاغراض الخاصة . والعمل على ايجاد الاشخاص الذين يقبلون القيام بهذا الدور ويجعلون من ظهورهم مطية يركبها ذوو النفوذ الى غايتهم الاستعمارية ضد مصلحة البلاد واهلها . ويتطوعون ليكونوا آلة تستعملها كل حكومة وكل صاحب نفوذ وسلطة ولا يستقبحون التنقل من حال الى حال بين ساعة واخرى والتلون باللون الازرق اليوم واللون الاحمر غدا .

ولقد ارتنا حوادث الايام ان رجال الاستعمار قد استطاعوا ان يوجدوا الكثيرين من هذا النوع من الاسف. من ذوي النفوس الضعيفة والاخلاق المنحطة الذين تغلبت عليهم المطامع السافلة والاغراض الخاصة . وهذا مرض من امراض الامم الضعيفة لا سبيل لتفادي الاصابة منه وحماية الاخلاق من شره تماما . فمن الطبيعي ان نرى من يقوم بهذا الدور المخجل من ابناء جلدتنا. وليس موضوعنا اليوم ان نوجه اللوم الى هؤلاء . ولكنا نريد ان ننبه الغافلين الى ان السياسة الاستعمارية واحدة لا تتغير حتى لا يغتروا بالدعايات الكاذبة والدعاوي العريضة التي لا اثر لها من الصحة وحتى يعلموا ان المبادي الحرة التي يشيدون بذكرها ترى جميع الاحزاب الفرنسية انها كما قال احد عمد الاستعمار بضاعة فرنسية غير قابلة للتصدير واذا قطعت البحار فانها لا تصل الى التراب الافريقي الا ملونة بلون الاستعمار

الفرنسي بجماعة من التونسيين

لو اردنا ان نفتح صدر هذه الجريدة لنشر الاعتداءات التي تقع على الاهلي ولا سبب لها الا سياسة الميز والتفوق لما امكن لنا ان نطرق موضوعا آخر غير هذا الموضوع . فالى متى يا ترى يستمر حكم البلاد على هذا المنوال بينما ملت اسماعنا سماع كلمات العدالة والمساواة والديموقراطية الخ

ولقد كنا نسمع قبل اليوم بحوادث فردية يقع فيها الاعتداء على فرد واحد اما اليوم فقد اصبحنا نرى الاعتداء على الجماعات لاجل فرد واحد فقد شكى الينا بعض اهالي نهج الصلي انه كانت في النهج المذكور سالة يستقي منها سكان النهج المذكور والانهج المجاورة له . ومن سوء حظ هؤلاء المساكين ان كانت السالة واقعة بجانب دار يسكنها متجنس قد شعر بانه اصبح من الجنس الممتاز ويجب ان يتمتع هو ايضا بمظهر من مظاهر التفوق فذهب الى الادارة ذات النظر وطلب منها نقلة السالة الى مكان آخر لان تجمع المستقين وضجيجهم يقلق راحته فاستجابت الادارة طلبه حالا ونقلت السالة الى نهج سيدي ابن نعيم وتغافلت عن مصلحة اهالي النهج الاول وفيهم المرأة والطفل والعاجز الذين يشق عليهم نقل الماء من مسافة بعيدة . وذلك كله يهون في سبيل مرضاة رجل ينتمي الى الجنس المتفوق ولو في الاوراق .

ولقد لازم سوء الحظ اولئك المساكين الى النهاية فان الادارة المختصة حينما نقلت السالة المذكورة الى نهج سيدي ابن نعيم وضعتها بجوار محل سكنى احد الفرنسيين اصالة فاقام الدنيا واقعدها وفي الحين اغلقت السالة في مكانها الثاني وابطلت تماما. وهكذا في سبيل مرضاة « السادة » المتفوقين لا بأس ان يبقى سكان حي كامل آهل بالسكان في احتياج كلي الى الماء ولا يستطيعون بلوغ حاجتهم منه الا بعد ان يتكبدوا المشاق في نقله الى منازلهم من مكان بعيد « وبشرط » ان لا يكون فيه فرنسيون والا فالويل لهم كل الويل

وفي مكان آخر بوادي قريانة قرب منوبة آهل ايضا بكثير من المسلمين . كانت توجد سبالة لسقي العموم ومعها جابية لسقي الحيوانات تعرف « بسبالة حبس شحاب » وبينما كان الناس آمنون مطمئنون الى موردهم من الماء واذا بسوء الحظ يحيط بهم ايضا . فقد نزل احد الاوروبيين ارضا من الجمعية تبعد عن مكان السبالة بنحو النصف كيلو ميتر فقسمها واعدها للبناء وسعى لدى الادارة المختصة حتى نقلت السبالة ايضا من مكانها الى ارضه وبذلك صارت هذه الارض مرغوبا فيها لوجود الماء بها وابتدات عملية الانزال تتم فيها الواحدة تلو الاخرى . وفي سبيل خدمة مصلحة الاوروبي لا بأس ايضا بان تهدر مصلحة جموع عديدة من التونسيين .

ولقد تكدر الناس من هذه المعاملة واشتد غضبهم بسبب هذه التصرفات حتى حاول صاحب الارض استرضاءهم اذ قد عرض عليهم ان يتبرع بمساحة من الارض يقام فيها جامع للصلوات . ولكن الاهالي رفضوا هذا العرض بصورة باتة وابوا ان يكونوا آلة للدعاية عن الارض تزيد في ادخال التحسين عليها وتجلب لها راغبي الانزال .

هذان مثالان آخران من امثلة التصرفات الجارية على منهج الميز والتفوق . ونقول بصراحة اننا قد سئمنا تعداد هذه الامثلة المتجددة والمتزائدة مع الايام ونريد ان يقف هذا التيار الجارف على الاقل عند حد محدود.

تصرفات معكوسة

بمناسبة الحديث عن نقلة سبالة وادي قريانة نقول انه بلغنا ان الارض التي نقلت اليها كانت وقفا من الاوقاف الراجعة لجمعية الاوقاف تحتوي على مساحة قدرها ٣ هكتارات . وقد راى احد موظفي الجمعية الذين يسكنون هناك ان الارض على جانب عظيم من الاهمية واقعة على طريقين وصالحة للبناء فاقترح على ادارة الجمعية ان تتولى تقسيمها ثم تشهرها للانزال لقاء معلوم زهيد ولكن ادارة الجمعية امتنعت من قبول الاقتراح ثم ما عتمت ان انزلتها جملة واحدة لذلك الرجل الاروبي بمبلغ ٨٠٠ فرنك في العام فتولى حالا تقسيمها واعدها للانزال واقبل الناس عليها فعلا وكان من اول المستنزلين لقطع منها مدرس وفضيلة المفتي المالكي عضو لجنة الاوقاف على ما بلغنا (بحيث انه كون رايه في مسالة الانزال بعد تجربة عملية)

والمهم لدينا في الموضوع ان الجمعية قد خسرت مبلغا كبيرا في هذه العملية الرابحة بسبب رفضها لهذا الاقتراح الذي لو طبقته على سائر ما عندها من الاراضي الصالحة للبناء لكان لها منه دخل عظيم .

المكيالان والميزانان

منذ ايام قريبة حدثت حادثتان من نوع واحد ولاسباب واحدة ولكن الاهتمام بنتيجة الحادثتين كان مختلفا مع انهما وقعتا في وقت متقارب

وكان مرسح الحادثتين قاعة محكمة البيوعات الفرنسية فقد وقع بيع دار زروق الشهيرة الكائنة في بلدة سيدي ابي سعيد بناء على طلب الدائنين فاهتزت النوادي الاوروبية لذلك اي اهتزاز وتحدثت عنها معظم الجرائد الصادرة بلغات مختلفة والمتفقة جميعا على وجوب تدخل الحكومة لاستبقاء هذه الدار كما كانت ولو افضى الامر الى حل البيع والدخول في المزايدة الاخيرة . والسبب الذي صرحوا بانه يوجب على الحكومة الاقدام على التدخل هو ان مالك تلك الدار فرنسي اخفق في مشروع ذي قيمة كبرى واحاطت به الديون من كل جانب بسبب ذلك المشروع هذا من جهة ومن اخرى لأن تلك الدار قد فتحت لتكون متنزها جميلا يرتاده حضرات السادة من الاوروبيين الساكنين هنا والاتين من الخارج بقصد السياحة . وقد استمعت الحكومة لهذه الاشارات وهي بصدد العمل بها ولربما يكون التدخل من جانب الحكومة قد وقع وانها عازمة على ترضية هذه الرغبات الاجماعية ترضية تامة

وفي نفس الوقت تقريبا بيعت دار احد التونسيين في دين عليه الله اعلم باصله وبما اضيف عليه من الفوائض والمصاريف . وكان البيع بثمن بخس لا يكاد يذكر بالنسبة لقيمتها الحقيقية . فضاقت الارض بما رحبت على المدين المسكين ورأى ان يضع حدا لحياته فانتحر وترك وراءه صبية لا انصار لهم الا الله ولا كسب لهم يمكن لهم التمعش منه واتقاء كارثات الدهر فكانت مأساتهم مضاعفة ومصائبهم متعاقبة . فقدوا المسكن الذي يأويهم والاب الذي يحميهم والضرع الذي يغذيهم . ومع ذلك فان الحادثة لم تثر كبير اهتمام من الصحف ولا سبب لذلك الا ان المنكوب « اهلي » لا يساوي قيمة دائنه الاوروبي . بل ان الحكومة نفسها لم تحرك ساكنا ولم يثر في صدر احد من رجالها صوت الضمير ليحاسبهم على ما يدعونه من الدعاوي حول وسائل انقاذ الاهلي والعناية به واخراجه من الظلمات الى النور

الطغاة حتى من النساء

مدرسة البنات المسلمات الكائنة بنهج الباشا مدرسة عربية فرنسية اي بمعنى ان للتعليم العربي في برنامجها حظ معلوم . ولكنا عند التطبيق نرى ان الامر متوقف على رغبة المديرة مدام ايقنشنك وشهوتها الخاصة لا على نظام او قانون معروف

فقد بلغنا انها في المدة الاخيرة اطلعت صدفة على الدرس الفقهي الذي يلقيه حضرة المدرس على الطالبات فلم يرق لها تلقين المسائل الدينية الخاصة بالمرأة لهن فاستدعت اليها عقب الدرس كلا من المدرس والمؤدب واعلمتهما بان المدرسة قد استغنت عن خدماتهما وامرتهما بالانقطاع عن العمل . ومن ذلك اليوم فقد التعليم العربي تماما من المدرسة المفروض فيها انها عربية فرنسية

ولو فرضنا ان المدرس قد اخطا في نظر المدام فما ذنب المؤدب ايضا . نظن ان حضرتها لا تطيق التعليم العربي وليس السبب في ذلك هو الغيرة على اخلاق التلميذات . وعلى كل حال فهل اصبح الموظف يطرد طردا بدون احالة على مجلس تاديب ام ان رغبة مدام ايقنشنك وشهوتها تخرق كل قانون وتعبث بالنظام

ولقد كنا نظن ان سلطان مدام ايقنشنك الواسع محدود بوجود م. بيو صهرها في منصب الكاتب العام فلما ذهب ذلك السلطان في خبر كان . ولكن هذه الحادثة نبهتنا الى انه لا يزال على حاله لم يتغير منه شيء . بدليل ان حضرتها لا تزال الى الآن على رأس هذه المدرسة لم تحل على التقاعد رغم السنين التي اثقلت ظهرها

لذلك نريد ان نعرف هل ان ادارة المعارف تعتبر ان مدرسة نهج الباشا ملك خاص لمدام ايقنشنك تفعل فيها ما تشاء وتبقي فيها ما تشاء ام انها مدرسة تابعة لادارة خاضعة للقانون والنظام . فهل من مجيب يا ترى

ليس العبرة بتحبيذ « الارادة »
الاصلح الاشتراك فيها

« الارادة »

لسان الحزب الحر الدستوري التونسي

تصدر يوم الاربعاء من كل اسبوع

الاشتراكات

ثلاثون فرنكا في السنة

الرسائل

والحوالات توجه باسم مدير الجريدة

محمد المنصف المنستيري

نهج الحلفاوين زنقة الرياض عدد ٤

بتونس

المدير وصاحب الامتياز : سليمان الجادوي

مطبعة الارادة ـ تونس